مع البنت الواضحة فيكون في المسيلة تنتان وجد وقد
اوصي لزيد بثمن ما يبقى من المال بعد الفرض على الشرط
المذكور وهو ان يدخل الضيم على العاصب وحده
فللبنتين الثلثان اتفاقا ثم تقول هل يرث الجد
مع البنت او البنات بالفرض والتعصيب جميعا كالاب
فيما اذا بقي بعد الفرض اكثر من السدس كما تقدم
او يرث الباقي جميعه بعد الفرض بالتعصيب فقط ولا
يجمع بين الفرض والتعصيب بخلاف الاب وجهان عندنا
وقد منهما في اوايل الكتاب من جملة ما يخالف فيه الجد
الاب قال الشيخ رحمه الله وبالاول قطع الشيخ ابو
محمد الجويني رحمه الله وقال النووي رحمه الله في زوايد
الروضة انه الاصح والاشهر ورجح صاحب التتمة
الثاني وقال انه المذهب ولم يصحح الرافعي في شرحيه
شيا منهما انتهى وصرح جماعة من اكابر علمايتنا ومنهم
الشيخان ان الخلاف لفظي اي راجع الى اللفظ والعبارة
لان الجد ياخذ الفاضل كله بعد الفرض على كل من
الوجهين فلا فرق بين ان تقول اخذ بالفرض والتعصيب
او ان تقول اخذ بالتعصيب او ان تقول اخذ بالتعصيب
واعترض عليهم المتاخرون من مشايخ اسكاتنا منهم
الشيخ رحمه الله في كفايته وشرحها وقالوا ان الخلاف
المذكور معنوي لا لفظي ويظهر انه الخلاف فيما اذا اوصى
بجزء مما يبقى من المال بعد اخراج الفرض كهذه المسيلة
وقال الشيخ رحمه الله ان الخلاف يظهر ايضا في تاصيل

المسيلة

المسيلة كان ترك بنتا وجدا فان قلنا بالجمع بينهما
فاصلها من ستة وترجع بالاختصار الى اثنين وان
قلنا بالتعصيب فقط فاصلها من اثنين قال وقد يقال
انه يظهر الاثر في العول للجد كما لو خلف بنتين
وزوجا وجدا فان قلنا يرث بالفرض اعيل له
بقية السدس الى ثلاثة عشر اوبالتعصيب اخذ الباقي
فقط وهو سهم من اثني عشر قال ولم ار من ذكر هذا
وفيه نظر كبير وذلك ان محل الخلاف ان يكون معه اناث
الفروع ويكون الفاضل غير الفروض اكثر من
السدس والفاضل هنا دون السدس وقد حكي
غير واحد الاجماع على ان الجد لا ينقص عن السدس
مع الولد ويلزم عليه سقوط الجد البتة اذا عالت المسيلة
بدون سدسه كان يكون في المسيلة المفروضة ام وهذا
لا يقوله احد ولو لا ما يلزم في ذلك من مخالفة الاجماع
لكانت هذه الفايدة اتم من غيرها لان باب الوصايا
واسع لايصار اليه الا عند تعذر التصوير من غيره انتهى
بمعناه وقال شيخ مشايخنا وفي الاولين ايضا نظر
لان الاول منهما امر فقهي يعني مسيلة الوصية والثاني
يعني تاصيل المسيلة امر حسابي لا دخل لهما في التسمية
انتهى فاصل المسيلة من ثلاثة لان فيها نصفين وعاصبا
فلهما الثلثان وبجبرهما ثلاثة سهمان للبنتين والباقي
سهم لولد الوصية لكان للجد وقد اوصى لزيد بثمنه
لانه الباقي بعد الفرض فلذا قال لزيد بثمنه وللجد
فاصل واحد لاثمن له وبيانه مخرج الثمن
عاصب مخرج الكسر ثمانية في الثلاثة اصلها

فان قلنا بالجمع بين الجد والفرض فاصل المسيلة ستة وترجع بالاختصار الى اثنين وان قلنا بالتعصيب فقط فاصلها من اثنين